الفصل الأول

عسكر وإسلاميون.. تاريخ لا ينسى

يثير توصيف حزب العدالة والتنمية إشكالية وجدلا، فعلى الرغم من أن الحزب ينفي عن نفسه صفة الديني أو الإسلامي بشكل قاطع، ويؤكد احترامه للنظام العلماني في تركيا الذي يكرس الفصل الحاد بين الدين والدولة، وهيمنة الدولة على الدين بعكس العلمانيات الأخرى في العالم، إلا أن هناك عاملين يشيران إلى علاقة لا يمكن نفيها عن التيار الإسلامي:

الأول: أن الحزب خرج من عباءة حزب الرفاه الإسلامي، ثم وريثه حزب الفضيلة، اللذين أسسهما أبو الإسلام السياسي في تركيا نجم الدين إربكان، وبدا خروجه ولادة لحركة إصلاحية في إطار انقسام إسلاميي تركيا إلى محافظين وإصلاحيين.

الثاني: أن معظم قيادات الحزب وكوادره الوسيطة لها تاريخ معروف كناشطين، أو رموز للتيار الإسلامي، حتى قبل تأسيس حزب الرفاه ـ أبرز وأكبر وعاء لهذا التيار ـ عام ١٩٨٣م، ويأتي على رأس هذه القيادات زعيم الحزب رجب طيب أردوغان ونائبه الأول عبد الله جول اللذان يعدان تلميذين لإربكان، التصقا به لفترة طويلة، وبدرجة أقل من قيادات أخرى مثل بولنت أرنج رئيس البرلمان الحالي، وعبد اللطيف شنر نائب رئيس الوزراء.

بالإضافة إلى ذلك يجمع الكثيرون من غلاة العلمانيين في تركيا على أن حزب العدالة والتنمية له «أجندة سرية» كحزب إسلامي، ويخفي هذه الأجندة التي يريد تنفيذها خطوة بخطوة، وعلى مدى طويل؛ لأنه استفاد من تجربة صدام حزب الرفاه مع السلطة الذي انتهى بحله عام ١٩٩٨، بعد تدخل الجيش ضده في فبراير عام ١٩٩٧

أثناء توليه الحكم فيما وصف «بانقلاب ٢٨ فبراير». غير أنه لا يمكن أخذ مثل هذه الاتهامات أو الشكوك دليلاً على أن الحزب إسلامي التكوين والتوجه، لكن الشيء الثابت أنه لا يشبه الأحزاب العلمانية القائمة، ومن ثَم نذهب إلى تصنيف جديد يتجاوز التصنيفات القائمة، وهو أن حزب العدالة والتنمية يشكل توليفة أيديولوجية تتمثل في الإسلام الروحي والعلمانية السياسية. وربما يكون توصيف عبد الله جول بأنه يشبه الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا صحيحًا في إطار ما هو معلن عنه من مبادئ وبرامج وممارسات.

وللتعرف أكثر على الجذور الإسلامية للحزب، فمن المفيد البدء باستعراض تاريخ التيار الإسلامي ودوره في الساحة السياسية التركية. وفي هذا الإطار ربما يكون من الأفضل الإشارة أولاً إلى حملة مصطفى كمال أتاتورك على المجتمع التقليدي الذي أنتجته الخلافة العثمانية في تركيا، ومحاربته ممارسات هذا المجتمع، وقمعه لرموزه الذي بدأ بإعلان الجمهورية العلمانية في ٢٩ أكتوبر عام ١٩٢٣، ثم إلغاء الخلافة الإسلامية في العام التالي، وبعدها المحاكم الشرعية الدينية، وبعد ذلك البدء منذ عام ١٩٢٥ في تغريب تركيا ثقافة وحضارة وممارسات، وتكريس دور الجيش كحارس للنظام الجديد. ومن المهم الإشارة إلى أن ذلك العام شهد إصدار مراسيم عدة تضمنت:

- إغلاق الزوايا والتكايا الموجودة بالدولة.

- إلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها، وإلغاء ألقاب الدرويش والمريد والسيد والبابا والأمير والخليفة، والعرافة، وحظر السحر والتنجيم وكتابة التعاويذ والأحجبة والتمائم.

- حظر استعمال عناوين وصفات وأزياء تدل على الطرق الصوفية.

- إغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء ومشايخ الطرق.

- تشريع عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يخالف هذه المراسيم.

وفى إطار التوجه ذاته استُقدمت لتركيا قوانين سويسرية عام ١٩٢٦، وألغيت القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك منع تعدد الزوجات، وإعطاء المرأة المسلمة حق الزواج من غير المسلم، وأن تغير دينها،

والمساواة بين الذكر والأنثى في الميراث، كما أعطت القوانين الجديدة للأب حق الاعتراف بولده الذي يولد نتيجة علاقة غير شرعية. وفي نهاية ذلك العام فرض أتاتورك السفور على النساء، وحظر عليهن لبس الجلباب، وألزمهن ارتداء الفساتين؛ وإلا قدم أزواجهن وأقاربهن للمحاكمة، وواصل محاولة تدمير المجتمع التقليدي بتغريب التعليم من خلال توحيد المدارس، واستبدال الحروف اللاتينية باللغة العربية. واستكمل أتاتورك «ثورته» في عام ١٩٣٨ قبيل وفاته بإلغاء المادة التي تنص على أن الإسلام دين الدولة في الدستور.

ولمزيد من فهم مدى الارتباط العكسي بين ولادة التيار الإسلامي والمشروع الأتاتوركي، ربما يكون من المفيد أيضا أن نطرح الأفكار المؤسسة للأيديولوچيا الأتاتوركية، التي كان واضعها ومؤسسها مصطفى كمال يعتقد أن الإسلام هو سبب ضعف وتمزيق تركيا، وهي:

١ ـ فكرة الجمهورية كبديل للنظام الملكي السلطاني والخلافة الإسلامية.

٢ ـ الفكرة القومية، أي أن يكون الرابط الأساسي بين أبناء الشعب التركي «ملية» أو وطنية، وليس الدين.

٣ ـ فكرة الشعبية، بمعنى ضرب نفوذ الأرستقراطية العثمانية والملاك والإقطاعيين ورجال الدين بتصعيد الطبقات الدنيا من المجتمع في إطار المساواة بين أبناء الشعب.

٤ ـ فكرة هيمنة الدولة وتحولها إلى أداة لفرض العلمانية والتغريب والتحديث الصناعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

٥ ـ فكرة الانقلابية، أي الثورة على كل ما هو سائد من الأفكار والأوضاع والمؤسسات التي تعتبر تقليدية ومتخلفة.

٦ ـ فكرة العلمانية، ليست بالسياق المعروف حسب المصطلح المتداول في الغرب، وهو فصل الدين عن الدولة، ولكن سيطرة الدولة على الدين.

وحتى عام ١٩٤٥ تم تطبيق هذه الأفكار بصرامة وصلت إلى حد الدموية أحيانا في قمع الطرق الصوفية ورموز التيار الديني، وبدا أي شخص متدين كأنه عدوٌّ محتمل للدولة إلى أن يثبت العكس. وفي ذلك العام تحدث الرئيس عصمت إينونو خليفة

أتاتورك عن رغبته في إجراء إصلاحات سياسية بالسماح بإنشاء حزب معارض للحزب الوحيد الذي أسسه أتاتورك ـ هو حزب الشعب الجمهوري. وبالفعل في عام ١٩٤٦ تم تأسيس الحزب الديمقراطي الذي كان تعبيرا عن رغبة شعبية في التغيير نحو مزيد من الديمقراطية والحرية. والجدير بالذكر أن التيار الإسلامي وجد في هذا الحزب متنفسًا له، رغم أنه كان ضعيفا، ويعبر عن قطاعات محدودة من الجماهير. وفي انتخابات عام ١٩٤٦ نجح الحزب الجديد في شغل ٦١ مقعدا من مقاعد البرلمان من أصل ٤٨٢ مقعدًا رغم الفوز الساحق لمنافسه حزب الشعب الجمهوري الحاكم. وفي انتخابات عام ١٩٥٠ حقق الحزب الديمقراطي فوزًا ساحقًا حيث حصل على ٤٠٣ مقاعد مقابل ٦٩ مقعدًا لحزب الشعب الجمهوري، وكان ذلك أبرز تطور في تاريخ الجمهورية التركية منذ وفاة أتاتورك عام ١٩٣٨ .

وفي إطار الحديث عن جذور التيار الإسلامي نشير إلى أن العقد الذي حكم فيه الحزب الديمقراطي بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ شهد تعضيد وتوسيع دور الإسلام في الحياة السياسية التركية، حيث تم إلغاء القانون الذي كان ينص على رفع الأذان بالتركية في عام ١٩٥٠ وعاد للترديد باللغة العربية، وأصبح القرآن يتلى في محطات الإذاعة الرسمية، وبدأ التعليم تدخله دراسات دينية، وجرى إضفاء الشرعية على مدارس الأئمة والخطباء، كما تم بناء ١٥٠٠ جامع، وترميم العشرات أيضا. كما عادت الطرق الصوفية إلى ممارسة دورها الاجتماعي واقعيا على الرغم من حظرها قانونيًا، وفتحت تكاياها ومدارسها وزواياها، وأعلنت دخولها الساحة السياسية، حيث أيدت الطريقة النقشبندية الحزب الديمقراطي علنًا، وتسلل الإسلاميون إلى أحزاب أخرى أيضًا، في اتجاه لمزيد من التبلور في أحزاب مستقلة، ليخلقوا معادلة لا تزال قائمة حتى اليوم في السياسة الداخلية التركية، تتمثل في أن تيار الإسلام السياسي هو المعادل الموضوعي للجيش والنخبة العلمانية.

وبعد انقلاب عام ١٩٦٠ عاد الإسلاميون إلى التسلل لحزب العدالة الذي حل محل الحزب الديمقراطي في مواجهة حزب الشعب الجمهوري العلماني، وأسفرت المواجهة في انتخابات ١٥ أكتوبر عام ١٩٦١ عن فوز حزب الشعب الجمهوري بـ ٣٦,٧٪ من أصوات الناخبين، مقابل ٣٤,٧٪ لحزب العدالة، وجرى تشكيل حكومة ائتلافية بين

الحزبين برئاسة عصمت إينونو. ومن المفارقات الغريبة أن حزب العدالة والتنمية الحالي كان منافسه الرئيس في انتخابات ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ هو حزب الشعب الجمهوري أيضًا، أي بعد حوالي ٤٢ سنة. وفى ١٩٧٠ أسفر التيار الإسلامي عن وجهه صراحة بتشكيل حزب «النظام الوطني» بزعامة نجم الدين إربكان الذي كان قد انتخب عام ١٩٦٩ رئيسًا لاتحاد الغرف التجارية والصناعية. ويعد إربكان أول من أطلق فكرة الإسلام السياسي في نظريته المعروفة بالقومية الإسلامية، أي أن الإسلام هو الذي يجمع الأتراك لا الجغرافيا ولا العرق ولا الدولة ذاتها، وكَوْن إربكان رئيسًا لاتحاد الغرف التجارية والصناعية يشير أيضًا إلى استناد التيار الإسلامي إلى قاعدة من التجار ورجال الأعمال الصغار والمتوسطين في الأناضول منذ البداية، فيما يمكن أن نسميه قاعدة البرجوازية الصغيرة. ولا تزال هذه القاعدة سندًا للتيار الإسلامي الإصلاحي الذي يعبر عنه حزب العدالة والتنمية الآن، الذي بنى علاقات قوية مع الكثير من كبار رجال الأعمال وأصحاب المجموعات الصناعية والتجارية الكبرى أيضًا.

غير أنه لم تمض شهور على تشكيل حزب النظام الوطني حتى وقع انقلاب ١٢ مارس عام ١٩٧١ الذي أغلق الأحزاب، ومنها هذا الحزب، وذهب إربكان إلى سويسرا. وفى عام ١٩٧٢ وبعد عودة الحياة الديمقراطية إلى تركيا، شكل سليمان عارف إيمرى صديق إربكان حزب «السلامة الوطني» الإسلامي، وفي عام ١٩٧٣ تولى إربكان رئاسته، وأصبح الحزب مؤثرا في الحياة السياسية التركية حتى وقع انقلاب عام ١٩٨٠ الذي ألغى الأحزاب مرة أخرى. ولا بد من الإشارة إلى أن حزب السلامة الوطني قد شارك في حكومة ائتلافية بزعامة بولنت أجاويد عقب انتخابات أكتوبر عام ١٩٧٣، إلا أنها سقطت بعد شهور قليلة. وبشكل عام كان لحزب السلامة الوطني دور في التفاعلات السياسية في حقبة السبعينيات التي شهدت أواخرها تنامي الإسلام السياسي في تركيا بشكل كبير. وأخذ هذا التيار دفعة قوية بعد نجاح الثورة الإيرانية بزعامة آية الله الخميني عام ١٩٧٩ رغم أنه لم تكن هناك علاقة مباشرة بهذه الثورة.

وفى عام ١٩٨٣ أسس إربكان «حزب الرفاه»، وعرض الفكرة القومية الإسلامية بوضوح، تمثلت أبعادها فيما يلي:

١ ـ الإسلام هو الرابطة الأولى بين الأتراك.

٢ ـ دور الدولة المهم في عملية التحديث والتصنيع، حيث كان إربكان معجبا بالنموذج الألماني في التصنيع.

٣ ـ على الدولة أن تحقق العدالة الاجتماعية وتكون «دولة رفاه اجتماعي» أو ما أسمي بـ «النظام العادل».

٤ ـ رفض النظام المالي القائم على المعاملات الربوية، والدعوة لاقتصاد إسلامي.

٥ ـ معارضة الخصخصة والليبرالية، مع الحفاظ على دور الدولة والقيم الدينية بديلاً للحريات الغربية.

٦ ـ رفض التغريب، والدعوة إلى عودة تركيا إلى جذورها الإسلامية.

٧ ـ الاتجاه إلى العالم الإسلامي كمحيط طبيعي لتركيا، ومعارضة فكرة انضمامها للاتحاد الأوروبي.

واستطاع إربكان بمبادئه هذه أن يجذب الطبقات المحرومة في الأناضول، والبرجوازية الصغيرة في كل من الأناضول وإسطنبول، بالإضافة إلى أتباع الطرق الصوفية، كما اشتهر عنه حفاظه على ممارساته الدينية حتى في أوقات العمل والسفر إلى الخارج.

وفى الحديث عن تطور التيار الإسلامي يجب ذكر أن جزءا من هذا التيار دخل حزب «الوطن الأم» بزعامة تورجوت أوزال؛ ولذلك لم يكن غريبًا أن بعض قيادات الجناح الإسلامي في هذا الحزب انضمت إلى الرفاه، ثم الفضيلة، فالعدالة والتنمية فيما بعد. ويقول الكاتب الإسلامي التركي يشار قبلان: إن قادة انقلاب عام ١٩٨٠ شجعوا تيار الإسلام السياسي بشكل عام على النمو والترعرع بشكل غير مباشر، حيث استخدموا الإسلام كأيديولوچيا ضامنة للنظام في مواجهة الخطر الشيوعي، وهو أمر يشبه ما فعله الرئيس المصري الراحل أنور السادات عندما أراد محاربة الشيوعيين والناصريين في الجامعات بالجماعات الإسلامية في حقبة السبعينيات. وقد فعل هؤلاء القادة ذلك على الرغم من أنهم استشعروا خطورة الإسلام السياسي في شكله المباشر على النظام، لكن هذا الخطر لم يجعلهم يتراجعون عن استعمال الإسلام في صوغ الأيديولوچيا الرسمية من أجل السيطرة على المجتمع، فقد استشهدوا بالقرآن

والأحاديث النبوية في خطبهم، وجعلوا الدروس الدينية إلزامية في المدارس، غير أنه من الضروري فهم فكرة أن الإسلام جزء من الهوية التركية، بالإضافة إلى القومية في التعامل مع الآخر الأوروبي حتى داخل النخبة العلمانية المتطرفة.

وقد كان الطبيعي أن تقود هذه الازدواجية إلى الصدام بين الإسلاميين والدولة في النصف الثاني من التسعينيات بعد الصعود الكبير لهم الذي بدأ بانتخابات عام ١٩٩١؛ حيث حصل حزب الرفاه على حوالي ٤٠ مقعداً من مجموع ٤٥٠ مقعداً. أما ذروة هذا الصعود فقد تمثلت في الفوز بالمركز الأول في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٥ حيث حصل على ٢١,٣٨٩٪ من أصوات الناخبين، وفي يونيو ١٩٩٦ شكَّل إربكان أول حكومة يقودها الإسلاميون في تاريخ تركيا المعاصر بعد التحالف مع زعيمة حزب «الطريق القويم» تانسو تشيللر إثر سقوط الحكومة الائتلافية التي جمعت حزبي تشيللر والوطن الأم بزعامة مسعود يلماظ.

وكان قد سبق ذلك نجاح كبير لحزب الرفاه في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٤ الذي وصفه الكاتب التركي نصوح جوجنور بأنه انفجار سياسي، حيث فاز مرشحوه في المدن الكبرى، خصوصا إسطنبول وأنقرة. ويرجع جوجنور صاحب كتاب «الحركة الإصلاحية» هذا الفوز إلى تأييد الطرق الصوفية لإربكان، التي ساندته أيضا في انتخابات عام ١٩٩٥ البرلمانية. ويشير الكاتب إلى أن أتباع هذه الطرق هم الذين كانوا وراء نجاح الحركة الإصلاحية في التيار الإسلامي المتمثلة في حزب العدالة والتنمية، خاصة أن الفكرة القومية ثبت فشلها في شكلها الذي قدمه إربكان والذي تمحور حول مصطلح: «النظام العادل». وفي هذا السياق يقول الدكتور سليمان قرة جولة منظر هذا النظام: «إنه نظام يستند إلى الحق لا القوة، والديمقراطية فيه هي ائتلاف وطني يعترف بحق شاة واحدة، كما يعترف بحق ٩٩ شاة من أصل مائة، وليس نظام انتخابات يجري كل خمس سنوات، ويعتمد على الأكثرية». ويصف قرة جولة الانتخابات بأنها صيغة متطورة لسيطرة القوي الذي تخافه الناس فتنتخبه.

أما على الصعيد الخارجي فإن «النظام العادل»، الذي يعني النظام الإسلامي في المفهوم المستتر، يحدد أهداف سياسة تركيا الخارجية في الآتي:

١ ـ إقامة منظمة الأمم المتحدة الإسلامية.

٢ ـ إقامة منظمة التعاون الدفاعي المشترك للدول الإسلامية.

٣ ـ إقامة منظمة التعاون الثقافي للدول الإسلامية.

٤ ـ الانتقال إلى سوق اقتصادية مشتركة، ووحدة نقدية مشتركة للدول الإسلامية بواسطة التيار الإسلامي.

٥ ـ إقامة صندوق نقد إسلامي.

وقد مثلت هذه النظرية الشعارات الأساسية لحزب الرفاه في انتخابات عام ١٩٩٥.

ويرى الكاتب محمد نور الدين في كتابه تركيا في الزمن المتحول: «إن تشكيل حكومة إربكان عام ١٩٩٦ كان بمثابة منح الاعتراف المتبادل بين النظام العلماني والحركة الإسلامية، خاصة أن إربكان تقدم إلى منتصف الطريق في برنامج حكومته بإعلانه الولاء لمبادئ الجمهورية التي أسسها أتاتورك، وفي مقدمتها العلمانية التي تتناقض مع الفكرة القومية والنظام العادل». غير أن هذا الولاء قوبل بالشكوك؛ لأن إربكان سبق أن انتقد العلمانية التركية بشدة، ورآها مختلفة عن العلمانية الغربية المتمثلة في فصل الدين عن الدولة، بل تمارس القمع والعداء للإسلام، والحق أن العلمانية التركية يمكن وصفها بالأصولية حسب تعبير أحد رموز التيار الإسلامي التركي حيث يرى أنها تتسم بالجمود والتشدد.

ولقد أثبت انقلاب الجيش على إربكان عام ١٩٩٧ بشكل سلمي أن التزاوج لم يحدث، وربما يكون في أيديولوجية حزب العدالة والتنمية تعبير عن تزاوج آخر مختلف سنعرضه فيما بعد. وقد يكون هذا الانقلاب منطقيا بعد أن بات إربكان رمزا لتهديد الأتاتوركية بأبعادها المختلفة، على الرغم من أنه قدم تنازلات فيما يتصل بالمبادئ المنبثقة عن فكرة القومية الإسلامية على الصعيدين الداخلي والخارجي. وفي ٢٨ فبراير عام ١٩٩٧ عرض قادة الجيش على مجلس الأمن القومي ١٨ إجراء يجب على الحكومة تطبيقها، شملت الآتي:

١ ـ منع أية دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية.

٢ ـ فرض رقابة على شبكات الإذاعة والتليفزيون الإسلامية.

٣ ـ منع ارتداء أي زي يتعارض مع قوانين الدولة، بما يعني حظر الحجاب.

٤ ـ فرض إجراءات لمنع تسلل الإسلاميين المتشددين لأجهزة الدولة.

٥ ـ فرض رقابة على شراء البنادق قصيرة الماسورة؛ نظرا لإقبال الإسلاميين عليها.

٦ ـ فرض رقابة على الموارد المالية للجمعيات الدينية والطرق الصوفية.

٧ ـ إحياء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التي تنص على تجريم أي نشاط سياسي بدافع ديني.

٨ ـ إلزام الحكومة بالمراقبة الدقيقة لجهود إيران لزعزعة النظام العلماني في تركيا.

٩ ـ تحريم العمل ضد النظام الديمقراطي العلماني بصورة مطلقة.

١٠ ـ تطبيق المادة ١٧٤ من الدستور الخاصة بعدم التعرض للإصلاحات التي أقرت منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ .

١١ ـ الطلب من المدعين العامين اتخاذ إجراءات فورية ضد أي عمل يعتبر انتهاكًا للقوانين، وإغلاق المؤسسات الدينية التي تنتهك هذه القوانين.

١٢ ـ زيادة مدة التعليم الإلزامي إلى ٨ سنوات بما يعني فعليا إغلاق مدارس الأئمة والخطباء.

١٣ ـ إغلاق مدارس تعليم القرآن التي يديرها الإسلاميون.

١٤ ـ مساءلة رؤساء الأحزاب عن تصريحات وبيانات يصدرها رؤساء بلديات ينتمون إليها.

١٥ ـ حظر قبول أي تمويل أجنبي من منظمات دينية للمجالس البلدية.

١٦ ـ منع إقامة المسجد الجديد في حي التقسيم بإسطنبول.

١٧ ـ فصل ١٦٠ من ضباط الجيش لانتمائهم للتيار الإسلامي.

١٨ ـ فصل بعض حكام الولايات المنتمين للتيار الإسلامي.

وحاول إربكان إبداء الاستجابة النظرية لهذه المطالب، لكنه عرقل تنفيذها، وحتى إبعاده عن الحكم فى يونيو ١٩٩٧ لم يغلق سوى ١٢٠ مدرسة لتعليم القرآن. وشهدت

المرحلة ما بين عرض المطالب واستقالة حكومة إربكان لعبة شد وجذب بين الجيش وإربكان، وانتهى الأمر بإبعاد الأخير عن السلطة بتنسيق بين الجيش والرئيس سليمان ديميريل، الذي كلف مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم بتشكيل حكومة جديدة بعد أن استقال إربكان لإفساح الطريق أمام شريكته تانسو تشيللر لتولي السلطة بدلاً منه في إطار اتفاق للتناوب على هذه السلطة.

وفي عام ١٩٩٨ أصدرت المحكمة الدستورية التركية حكمًا بإغلاق حزب الرفاه ومنعت عدداً من قياداته ـ وعلى رأسهم إربكان ووزير العدل الأسبق شوكت قازان ـ من ممارسة السياسة لمدة خمس سنوات، ولما كان الحزب قد توقع مثل هذه الخطوة، فإنه شكَّلَ قبل ذلك وفي عام ١٩٩٧ حزب الفضيلة الذي جرى إغلاقه أيضا عام ٢٠٠١، وتشكل في العام ذاته حزبا السعادة، والعدالة والتنمية، الأول يمثل الجناح المحافظ من الإسلاميين، والثاني الجناح الإصلاحي، وقد قاده كل من أردوغان وجول. وقد ابتعد الجناح الإصلاحي عن أخطاء إربكان القاتلة، حيث ثبت من الصدام بين الجيش وإربكان بفكرته القومية الإسلامية ورافدها النظام العادل الحقائق الآتية:

١ ـ أن الجيش له حدود في التسامح مع التيار الإسلامي، وأن القوى العلمانية ـ وعلى رأسها الجيش ـ لا يمكن أن تتسامح للدرجة التي يهدد فيها هذا التيار وجودها، ومن ثم فإن هذه القوى تخوض معركة وجود في حالة استقواء خصومها الإسلاميين بالشعب أو الشرعية والديمقراطية.

٢ ـ أن تباعد الطرفين ـ القوى العلمانية والتيار الإسلامي ـ لا يسمح بالالتقاء على أرضية مشتركة طالما أن وجود أحدهما وقوته يعني إلغاء الآخر.

٣ ـ ذهنية إلغاء الآخر هذه التي تحكم الصراع بين الطرفين تعطيه بعداً خطيراً قد يشمل اللجوء للعنف أو الأحكام القضائية الاستثنائية.

٤ ـ يرتبط بذلك شيوع ذهنية التقديس من جانب كل طرف لأفكاره ومبادئه، وربطها بأبعاد ميتافيزيقية وقومية ووطنية.

٥ ـ أن الصراع بين الطرفين يكرس أزمة الهوية التركية، حيث لم تنجح التجربة الأتاتوركية في اقتلاع الضمير الديني للأتراك، وكل ما ينتج عنه من أفكار وممارسات،

في حين أن التيار الديني لم يقدم شكلاً من المواءمة العصرية مع الديمقراطية العلمانية التي يمكن أن تحوز قبولاً شعبيّا شاملاً، بل ساعد على تمزيق اتجاهات الأتراك بين الإحساس بالانتماء لعالمين وثقافتين وحضارتين، وهي كلها ثنائيات متناقضة.

وأيا كان الأمر، فإن تجربة إربكان أثبتت صعوبة السماح للتيار الإسلامي بتطبيق برامجه المناوئة لأسس الجمهورية العلمانية. ومن المؤكد أن حزب العدالة والتنمية استفاد كثيراً من تجربة إربكان، ومن المؤكد أيضا أن ذلك ساعده على الوصول إلى السلطة والبقاء فيها دون أن تصل العلاقات مع الجيش للصدام، رغم الشعور بعدم الارتياح بين الطرفين. من هنا نشير إلى أن تجربة حزب العدالة والتنمية تكشف عن أن المبادرين بها قد وضعوا فى أذهانهم التجربة الإربكانية بكل تفاصيلها، مع استشراف الاحتمالات الخاصة بالمستقبل، ومن ثم نجد أن هناك من يصف أردوغان ورفاقه بأنهم إسلاميون براجماتيون، يدركون أن التغيير وفقًا للنهج الراديكالي الإربكاني لا تسمح به قواعد اللعبة فى البلاد لا داخليّا ولا خارجيّا بالنظر إلى علاقات تركيا إقليميّا ودوليّا.

وتشير أغلب كتابات الباحثين الأتراك حول هوية حزب العدالة وتوجهاته إلى هذا المعنى بوضوح. ويصل الأمر إلى حد اتهام حزب العدالة بتبني مبدأ «التقية» الشيعي بعدم الكشف عن هويته الإسلامية، ويبررون حكمهم هذا بأنه لا يعقل أن يغير حشد كبير من السياسيين أفكارهم وأيديولوچيتهم ما بين يوم وليلة؛ نظرا لإيمانهم بأنهم كانوا على خطأ طوال سنوات طويلة من حياتهم السياسية، فأردوغان كشف عن توجهاته الإسلامية منذ أواخر السبعينيات، وسجن قبل تأسيس الحزب بعامين نتيجة خطابه الإسلامي الزاعق، وتوجيهه اتهامات مبطنة للقوى العلمانية خلال كلمة ألقاها في حشد من الجماهير في مدينة سيروت. ولدى أصحاب هذا الطرح أدلة يرونها مقبولة، فعلى سبيل المثال فإن زعماء الحزب المحليين في أقاليم تركيا الـ (٨١)، بعد عام من تأسيس الحزب كان منهم ٣٢ ينتمون لحزبي الرفاه والفضيلة، مقابل ٣٥ يمارسون نشاطًا حزبيّا لأول مرة و ١٤ آخرين كانوا أعضاءً في أحزاب غير إسلامية مثل الوطن الأم، والطريق القويم، في حين قُدِّر أعضاء الحزب بحوالي مليون عضو لا يعرف عدد الإسلاميين بينهم.

***